



مدونة اكسبولينك : صوت المصدر المصري

ما يطلبه المصدرون؟ آن أوان التوقف عن محاولات إعادة اختراع العجلة لتعزيز الصادرات

مارس 2024

أصبح هناك إجماع اليوم بين كافة أطراف المجتمع من مفكرين وباحثين وصناع قرار وحتى المواطن البسيط على ضرورة الاعتماد على موارد أكثر استدامة للنقد الأجنبي وذلك من جراء الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد المصري والتي نتج عنها ارتفاعات غير مسبوقة في مستوى الأسعار وتدهور كبير في قيمة العملة واتساع الفجوة بين السوق الرسمي والسوق الموازي.

وقد بات الجميع وعلى رأسهم القيادة السياسية للدولة تنادى بضرورة تعزيز الصادرات. وقد أعلنت الحكومة المصرية بالفعل منذ أزمة كورونا استهدافها لزيادة الصادرات المصرية لمختلف الأسواق العالمية لتصل إلى 100 مليار دولار سنوياً من خلال تطوير المنتج المصري وزيادة قدرته التنافسية وفتح أسواق جديدة للمنتجات المصرية بالإضافة إلى تقديم كافة أوجه المساندة للمصدرين وهو أمر ليس بعيد المنال، بل ولدينا القدرة على تخطي هذا المستهدف بمراحل.

والسؤال الأهم هو هل ما يتم اتخاذه من من سياسات وإجراءات في هذا الصدد يهدف إلى تعزيز مناخ التصدير بالفعل؟

باستعراض سريع لأهم القرارات والسياسات التي تم اتخاذها خلال الفترة الأخيرة نجد أن منها ما يتعارض في حقيقة الأمر مع المستهدف الرئيسي لزيادة الصادرات ويأتي في مقدمتها سياسة حظر الاستيراد والتي لم تفرق في تطبيق الحظر بين المدخلات الهامة للإنتاج والتصنيع المعزز للصادرات بالفعل وتلك الخاصة بالاستهلاك، بالإضافة إلى قرارات إلغاء دعم الغاز لبعض المصانع وغيرها. هذا فضلاً عن عدم وجود سياسة صناعية واضحة ومحددة الاتجاه، حيث تتعارض متطلبات السياسة الصناعية اللازمة لإحلال الواردات تماماً عن تلك المستهدفة لتعزيز الصادرات. إن كل سياسة من تلك السياستين تتطلب إجراءات وسياسات مختلفة ويجب أن تحدد وفقاً لدراسة متخصصة للهيكل الصناعي والإنتاجية ويتم اتخاذ القرار وفقاً لعدة مبادئ وشروط محورية تأتي في مقدمتها تعظيم الكفاءة الاقتصادية للإنتاج والإنتاجية والتكنولوجيا وتحقيق وفورات الإنتاج وغيرها من المبادئ الاقتصادية الهامة والتي توارت في ظل تشتت الجهود في عدة طرق ومستهدفات غير متسقة وإهدار الوقت في مزيد من الدراسات والاستراتيجيات والتوجهات والتي امتلأت بها أروقة الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية على الرغم من أن سياسات وآليات تعزيز الصادرات معروفة ومحددة وينادى بها مجتمع رجال الأعمال منذ عقود.

فوفقاً لأخر دراسة لمركز الدراسات الاقتصادية عن باروميتر الأعمال عن أداء الأعمال ديسمبر 2023 مازالت إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية والمنظومة الضريبية وزيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية تأتي في مقدمة قائمة أسباب تدني مؤشر أداء الأعمال في مصر.

ومن ثم نؤكد على أن تعزيز الصادرات في واقع الأمر يتطلب تعزيز الاستثمار وتوفير الحوافز اللازمة والمناخ الداعم لذلك من تنفيذ الإصلاحات المطلوبة والتي سبق وطالب بها مجتمع المصدرين ورجال الأعمال وأكدتها الكثير من الدراسات واستطلاعات الرأي والتقارير. ومن ثم فقد تبنت جمعية المصدرين المصريين "اكسبولينك" مبادرة "الاستثمار من أجل التصدير" Invest To Export وذلك لدعم سياسات الدولة للتوجه بشكل فعال لزيادة الصادرات المصرية. ولحين البت في ذلك والخروج من هذه المنظومة المتشابكة المتداخلة من السياسات والإجراءات نعيد التأكيد في هذه المدونة على رؤية مجتمع المصدرين لمتطلبات تعزيز اجندة الصادرات للوصول إلى المستهدف القومي والذي تم صياغتها بمشاركة 11 جهة متخصصة منها اتحاد الصناعات

والمجالس التصديرية وجمعيات رجال الأعمال وجمعيات شباب رجال الأعمال وتم إصدار وثيقة بعنوان " رؤية مجتمع الاعمال لمستقبل الصادرات المصرية" والتي تتعلق بالإصلاحات اللازمة في كل من منظومة التصدير والاستيراد وفي منظومة الاستثمار والتصنيع من أجل تعزيز صادراتنا إلى المستوى المأمول والتي تمت صياغتها بالتعاون مع المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

شكل (1): محاور إصلاحات منظومتي التصدير والاستيراد والاستثمار والتصنيع



أولا: إصلاح منظومة الاستيراد والتصدير

- هناك ضرورة لتغيير التوجه الحكومي بصورة جذرية ليستهدف "تعزيز الصادرات" بدال من "حظر أو خفض الاستيراد" لما لذلك من مردود إيجابي على توفير العملة الصعبة وكذلك تصحيح للمفاهيم بأن زيادة تدفقات العملة الصعبة ترتبط فقط بخفض الاستيراد حيث أن زيادة الصادرات تستلزم زيادة في الواردات من الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج والتي لا يمكن استبدالها بالخامات المحلية حفاظاً على جودة المنتج النهائي وبما يتماشى مع المواصفات الفنية العالمية المطلوبة.
- تحسين الإجراءات الاستيرادية وتنفيذ إصلاحات جذرية في منظومة الجمارك ونظام النافذة الواحدة والتي تأتي في صدارة الأولويات الإصلاحية لمنظومة التجارة الخارجية كونها تؤثر بشكل مباشر على إجراءات التصدير؛ فلا يمكن زيادة الصادرات بدون القضاء على المشكلات الأساسية في منظومة الجمارك والتي لم يتم إصلاحها بمكنة الإجراءات البيروقراطية في الأساس. حيث تستغرق عملية الإفراج الجمركي في مصر ما يقرب من شهر الأمر الذي نوهت إليه أحد التقارير الصادرة عن مؤسسة جايا اليابانية على أنه من أهم العوائق لفاعلية إدارة سلسلة التوريد الدولية الحديثة إذا استغرق التخليص الجمركي ما يقرب من شهر واحد، فسيؤخر المخطط الإجمالي لإدارة سلسلة التوريد الدولية الحديثة كثيرًا في السوق المصري وفقا

لتقرير أفادت به منظمة جاكا اليابانية¹. كما أنه لا يتضح كيف ساهمت الإصلاحات في قانون الجمارك وتعديل لائحته التنفيذية الصادر عام 2021 في حل المشكلات الجوهرية في نظام الجمارك والتي تمثلت في تعقد الدورة المستندية ومنها:

○ **مشكلات في نظام الدروباك والسماح المؤقت:** والتي تمثل السبب الرئيسي وراء ارتفاع تكاليف التصدير وطول مدتها.

○ **تعدد الجهات المسؤولة عن عمليات الفحص والافصاح:** فهناك أكثر من 38 جهة مسؤولة عن عمليات الفحص بالإضافة إلى الجمارك. وذلك على الرغم من إطلاق النافذة الواحدة عام 2020 والتي تقدم جميع الخدمات المتعلقة بالإفراج عن البضائع، إلا أن هذا النظام يعاني من أوجه قصور عديدة في تصميمه الأصلي؛ فهو لا يعمل حالياً على تحقيق الهدف المرجو من إنشائه في الأساس وهو قصر جميع الإجراءات على جهة واحدة مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق أقصى قدر من الكفاءة، وإنما هو نافذة واحدة يعمل من ورائها العديد من الجهات مما يعمل على زيادة وتفاقم المشكلات وزيادة البيروقراطية.

○ **عدم وجود معايير واضحة وموحدة لتقدير التكاليف وإجراءات الاستيراد ككل:** حيث أن هناك فرق كبير في التعامل مع نفس المنتج من حيث التكاليف والإجراءات أو الوقت الذي تستغرقه إجراءات الاستيراد ككل بين الموانئ المختلفة.

وغيرها من المشكلات والعوائق التي تعاني منها منظومة الجمارك في مصر². كما أن هناك العديد من الدراسات التفصيلية للمركز المصري للدراسات الاقتصادية والتي توضح العملية التصديرية لبعض السلع الاستراتيجية عن طريق المقابلات مع الأطراف ذات الصلة المعنيين من المصدرين ورجال الأعمال. وشملت الدراسة عددا من المنتجات هي: تصدير الملابس الجاهزة، والمفروشات المنزلية، والرخام والجرانيت، ومنتجات الطماطم، واستيراد زيت النخيل، وقطع غيار الجرارات والسيارات وملحقاتها، والحديد والصلب، وبوليمرات الإيثيلين بصورتها الأولية³.

● **إصلاح آليات عمل برنامج المساندة التصديرية بما يعزز كفاءته ليكون حافز داعم للتصدير عوضاً عن مجرد متأخرات مالية صعبة التحصيل لا تضيف إلى قدرة المصدرين على المنافسة العالمية، وفي هذا الصدد نرحب بالجهود الحكومية المبذولة لميكنة منظومة رد الأعباء التصديرية ونؤكد في هذا الصدد على أن الميكنة يجب أن يترتب عليها إزالة العقبات والمشكلات التي تواجه المصدر في سرعة الحصول على الدعم فعلى سبيل المثال يعد الشرط الخاص بالزامية صدور شهادة الصادر من الجمارك أحد المشاكل التي تعوق استيفاء المستندات الخاصة بالحصول على المساندة التصديرية في زمن قصير، حيث يستغرق هذا الإجراء فترة تصل إلى عام، وطالب اتحاد الصناعات مراجعة هذا الإجراء للتصحيح. فالحل ليس في الميكنة وإنما في حل المنظومة الإجرائية الحاكمة لعملية رد الأعباء بما يحقق الكفاءة والفاعلية.**

¹ The Study on Multimodal Transport and Logistics System of The Eastern Mediterranean Region and Master Plan. https://openicareport.jica.go.jp/pdf/11893450_05.pdf

² Federation of Egyptian Industries. <https://fei.cipe-arabia.org/ResponsibleEntities/ViewProblems?ID=13>

³ Egyptian Center for Economic Studies. <https://eces.org.eg/en/category/working-papers/>

- إعادة النظر في ضوابط حظر الاستيراد خاصة الضوابط على احتياجات الصناعات الداعمة للصادرات من مستلزمات إنتاج وخامات تأتي في مقدمتها الأجهزة الكهربائية والأسمدة، والمنسوجات، والملابس الجاهزة، وغيرها. وعلى الرغم من انفراج أزمة السيولة الأجنبية-العامل الرئيسي وراء تلك القرارات- إلا أنه يجب التحوط وإعداد دراسة متأنية لسلسلة التصنيع للصادرات من المنتجات المصرية ذات التنافسية في الاقتصاد العالمي حتى لا تتأثر بأي قرارات أخرى تهدف إلى الحد من الاستيراد.
- استعادة ثقة الحكومة في القطاع الخاص وإنهاء التشكك في كل إجراءات القطاع الخاص في منظومة التصدير أو الاستيراد ومراقبتها والتحقق منه ومن ثم زيادة في التكلفة والوقت المطلوب لإنهاء الإجراءات. وينطبق هذا تحديدا على دور هيئة الرقابة الصناعية.

ثانيا: إصلاح منظومة الاستثمار من أجل التصنيع للتصدير

أي حوافز للصناعة مثل الرخصة الذهبية، وأي إعفاءات جمركية أو ضريبية ستكون محدودة الأثر، ولن تحدث طفرة في التنمية الصناعية، أو تقدم حلول مستدامة للمشكلات التي يعاني منها المستثمرين في مجال الصناعة، وبالتالي في قدرتهم على التصدير لأنها لا تعالج أصل المشكلة، وهو الإطار المؤسسي المسؤول عن منظومة الاستثمار في الصناعة ومن ثم يجب العمل على تطوير وإصلاح النظام المؤسسي والتشريعي بشكل عام لتعزيز القدرة التصديرية للدولة المصرية ومن هذه الإصلاحات الهامة:

- إصلاحات فورية بهيئة التنمية الصناعية من خلال تفعيل القانون الموجود بالفعل في هيئة التنمية الصناعية والقضاء على كل التعقيدات المرتبطة باستخراج أو تجديد السجل الصناعي والتراخيص الناتجة عن قرارات داخلية للهيئة وغير موجودة بالقانون أو اللائحة التنفيذية، خاصة المرتبطة بالمشروعات الصغيرة، من خلال إلغاء هذه القرارات.

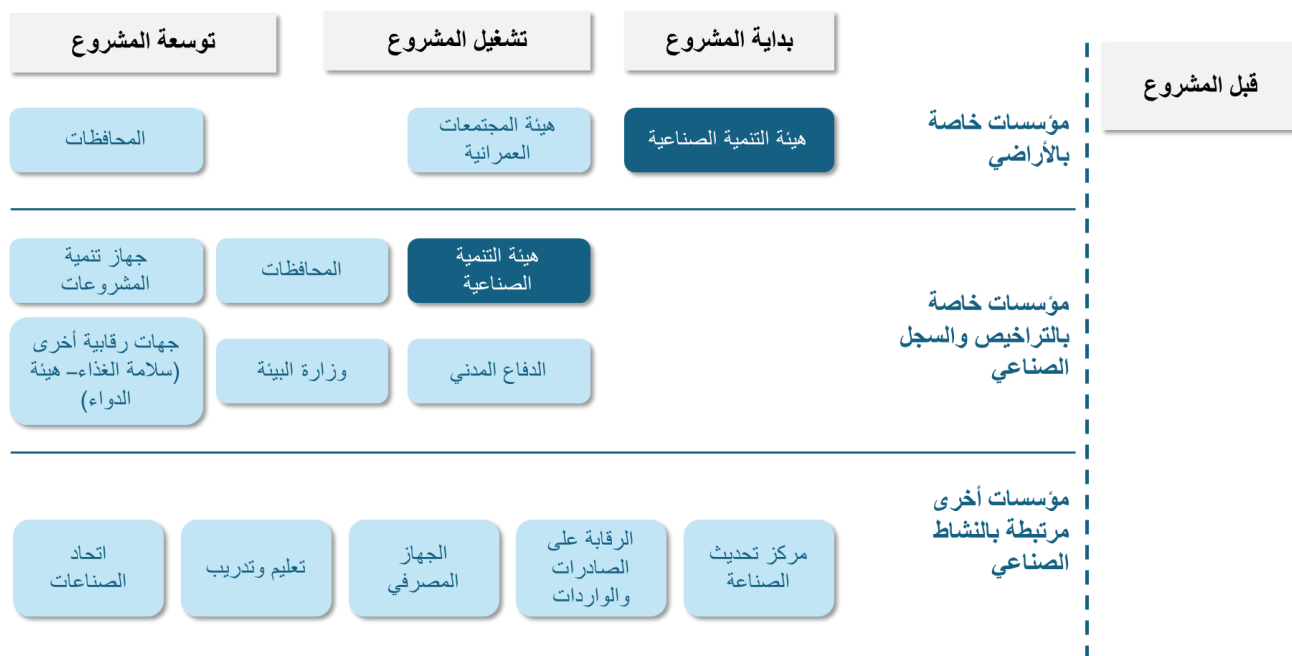
شكل (2): الإجراءات والتعقيدات التي تواجه المصنع عند استخراج أو تجديد السجل الصناعي



- خفض الرسوم الخاصة بالخدمات الحكومية وإعادة تقييم التكاليف المعيارية (وهي تكلفة الخدمات المتنوعة التي تقدمها هيئة التنمية الصناعية للمصنعين)، بشكل عادل يتناسب مع تكلفة الخدمة من خلال خبراء خارجيين وتحت إشراف رئاسة الوزراء واتحاد الصناعات، وضرورة إعادة النظر في السياسات الضريبية التي توضع بانفصال تام عن مستهدفات الإنتاج والتشغيل والتصدير.

- التعامل مع شكاوى المستثمرين من خلال منظومة مؤسسية رقمية بعيدا عن الجهود الفردية.
- إصلاحات منظومة الاستثمار الصناعي من خلال فك التشابكات بين الهيئات داخل المنظومة وتحقيق إصلاح مؤسسي حقيقي وليس ظاهري يصل إلى "العقد الشامل" الذي يتعامل فيه المستثمر مع هيئة التنمية الصناعية فقط.

شكل (3): محاور منظومة الاستثمار الصناعي وتعدد الجهات المسؤولة عن كل مرحلة



- توحيد جهات تخصيص الأراضي بشكل كامل بما في ذلك الجهات السيادية حتى يتسنى تحويل المنظومة كلها وبشكل كامل إلى النظام الرقمي مثل دولتي الإمارات والسعودية.
- زيادة الحوافز الخاصة بالبنية التحتية فوفقاً لدراسة مؤسسة (Investment Monitor) من أهم الحوافز لجذب المستثمرين هي توفير البنية التحتية الملائمة لاحتياجات المستثمر. فيجب توظيف أعمال تطوير البنية التحتية بشكل يخدم احتياجات المستثمر في إقامة مشروعات في مناطق متعددة.
- إنهاء التداخل الخطير بين دور منظمي القطاعات regulators والنشطاء فيه، فلا يجوز أن تضع الجهة المنظمة القواعد وتدخل في التنفيذ كمنافس للقطاع الخاص. وتظهر هذه المشكلة على كل المستويات، وتظهر جليا فيما يخص التصدير في قطاع مواد البناء، وتحديد الرخام وهو من القطاعات التصديرية الواعدة، ويواجه حاليا خطر اندثار تدريجي بسبب هذا التداخل في الأدوار.
- سرعة خروج الدولة من الأنشطة الاقتصادية المستقبلية المختلفة، والتوقف عن مزاحمة القطاع الخاص وفي هذا الصدد، تعد وثيقة ملكية الدولة التي صدرت في 2022 خطوة إيجابية من الحكومة بشرط التنفيذ بدون تأجيل ومع وعود مستقبلية بعدم دخول استثمارات جديدة لهم في نفس المجالات التي يتم التخرج منها.

- **تبني سياسات تهدف إلى تعميق الصناعة في عدد من القطاعات أو الصناعات المختارة** والذي يمكن أن يعزز القدرات التنافسية للمصنعين المصريين في السوق المحلية كما يدعم اندماج الصناعة المصرية بشكل أكثر فعالية في سلاسل القيمة التصديرية. وفي هذا الصدد يمكن **تحديد القطاعات ذات الأولوية على أساس الإمكانيات التصديرية العالية** ثم العمل على إقامة شراكات استراتيجية مع البلدان التي تمتلك علاقات تجارية واستثمارية قوية مع مصر لتوجيه استثماراتها نحو هذه القطاعات.
 - **التوجه نحو السياسات الداعمة لإنتاج السلع الوسيطة القابلة للتداول** والتي تمثل نحو 30% من إجمالي الواردات المصرية وتضم هذه السلع المنتجات البتروكيمياوية، والبلاستيك، والحديد والصلب ومنتجاتهم، والخيوط الصناعية، وغيرها. وفي هذه الحالة يجب على الشركاء الإقليميين والدوليين العمل مع الحكومة المصرية من أجل تحقيق استدامة النمو على المدى المتوسط والطويل، وذلك من خلال تيسير الانتقال من نموذج النمو المعتمد على إنتاج سلع غير قابلة للتداول مثل العقارات إلى نموذج جديد يعتمد على السلع القابلة للتداول مثل السلع الوسيطة⁴.
 - **إصلاح قوانين ولوائح الاستثمار، إلى جانب مضاعفة الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار ومكافحة الفساد بحيث تكون الرخصة الذهبية وما تقدمه من مزاياه للمستثمر خاصة الهادف للتصدير هي الأساس وليس الاستثناء،** الأمر الذي سيزيد من تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد المصري. وفي هذا الصدد يمكن لمصر أن تضع نفسها كوجهة استثمارية جذابة خاصة في ظل التغيرات العالمية الراهنة ومنها الحرب في أوكرانيا والخلافات التجارية مع الصين وأمريكا والتوجه إلى إعادة هيكلة سلاسل الإنتاج العالمية، وخفض الاعتماد على الصين في التجارة والصناعة decoupling واتجاه المصنعين في الدول الأوروبية إلى الأسواق القريبة الصديقة Nearshoring ، وتأني الدول الأفريقية على رأس المناطق الأكثر استهدافاً من كبرى الدول الصناعية لتوطين صناعاتها بها.
- تقوم الحكومة بمجهودات عديدة من أجل تعزيز الصادرات المصرية، ولكن هذه الجهود لا يُرى أثرها الحقيقي لأنها تأتي منفردة وليس في إطار منظومة متكاملة للإصلاحات الجزرية إلى جانب عدم الشفافية الكافية في عرض النتائج. لذلك إذا أرادت الحكومة المصرية تعزيز الصادرات من أجل خلق مصدر مستدام لتدفقات النقد الأجنبي والذي سيدعم بدوره نمو اقتصادي أكثر استدامة، فيجب عليها وضع استراتيجية محددة الاتجاه لتعزيز الصادرات كمصدر الأكثر استدامة للنقد الأجنبي والعمل على إصلاحات جذرية في منظومتين الأولى منظومة الاستيراد والتصدير والثانية منظومة الاستثمار من أجل التصنيع للتصدير. بالإضافة إلى هذا، يجب على الحكومة الإعلان بشكل دوري وأكثر شفافية عما يتم التوصل إليه من نتائج واتخاذ من إجراءات إصلاحية في كل المعوقات التي يطرحها المصدر المصري من قبل للتأكد من جدوى هذه الإصلاحات على القطاع الخاص وخلق قناة تواصل أكثر شفافية ووضوح بين الحكومة ومجتمع الأعمال.

⁴ عمرو عادل. 2023. <https://carnegie-mec.org/2023/05/08/ar-pub-89663>



Expolink Blog: The Voice of the Egyptian Exporter

What Do Exporters Want?

It is time to cease redeveloping export-boosting strategies.

March 2024

There is a consensus today among all segments of society, including thinkers, researchers, decision makers and even the citizen, on the need to rely on more sustainable resources for foreign

exchange, due to the economic crisis experienced by the Egyptian economy, which resulted in unprecedented increases in the level of prices and a significant devaluation in the value of the currency and widened the gap between the official exchange market and the parallel market.

Everyone, led by the political leadership of the state, has come to advocate the need to boost exports. The Egyptian government has already announced since the COVID-19 crisis its aim to increase Egyptian exports to various international markets to reach USD 100 billion annually through the promotion of the Egyptian product, increasing its competitiveness and opening new markets for Egyptian products, in addition to providing all aspects of support to exporters, which is not far away. With this Egypt can go beyond this goal.

The most important question is **whether the policies and actions taken in this regard are actually aimed at enhancing the export climate?**

Quickly reviewing of the most important decisions and policies adopted during the recent period, we find that some of them are in fact contrary to the main objective of increasing exports, foremost of which is the policy of import ban, which did not differentiate in the implementation of the embargo between important inputs of production and manufacturing enhanced exports and those related to consumption. In addition to the decisions to eliminate gas subsidies for factories. Moreover, there is a lack of a clear and targeted industrial policy, as the industrial policy requirements needed to completely replace imports contradict those intended to promote exports. Each of these policies requires different procedures and policies and must be determined according to a specialized study of the industrial structure and productivity. The decision must be taken according to several principles and pivotal conditions, foremost of which is maximizing the economic efficiency of production, productivity and technology and achieving production spillovers and other important economic principles, which have disappeared under the dispersion of efforts in inconsistent targets, and time-wasting studies, strategies and trends that have filled the corridors of governmental and non-governmental bodies and institutions, although export promotion policies and mechanisms have been known and specific and advocated by the business community for decades.

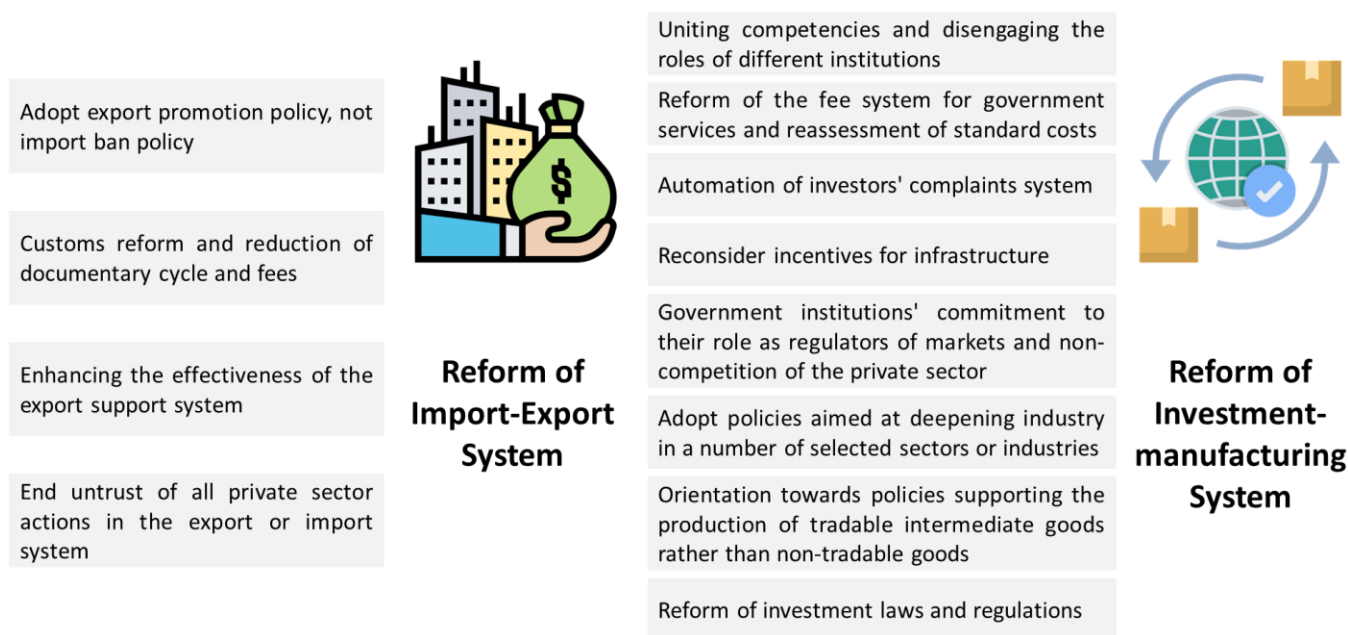
According to the latest study of the Egyptian Center for Economic Studies (ECES) on the Business Barometer on business performance in December 2023, the procedures of dealing with government agencies and the tax system and the increase in fees imposed on government services are at the top of the list of reasons for the low performance index in Egypt.

Thus, we emphasize that the promotion of exports in fact requires the promotion of investment and the provision of the necessary incentives and a supportive environment for this through the implementation of the required reforms, which have been demanded by the exporters and businessmen community and confirmed by many studies, opinion polls and reports. Hence, the Egyptian Exporters Association "Expolink" has adopted **the initiative "investment for export"** in order to support the policies of the state to move effectively to increase Egyptian exports. Until this is decided and out of this interconnected system of policies and procedures, we reaffirm in this blog the vision of the exporting community of the requirements of promoting the export

agenda to reach the national target, which was formulated with the participation of 11 specialized bodies, including the Federation of Industries, Export Councils, Businessmen Associations and Youth Businessmen Associations issuing a document entitled " the vision of the business community for the future of Egyptian exports", which relates to the necessary reforms in both the export-import system and in the investment-manufacturing system in order to enhance our exports to the desired level¹.

Figure (1): Pillars of reforms of the export-import, and investment-manufacturing systems

First: Reform of the import-export system



- There is a need to change the government orientation radically to target "promoting exports" instead of "banning or reducing imports" because of the positive return on the provision of hard currency as well as a correction to the concepts that the increase of foreign currency flows is linked only to the reduction of imports as the increase of exports requires an increase in imports of machinery, equipment and production requirements, which cannot be replaced with local raw materials in order to maintain the quality of the final product and in line with the required international standards.
- Improving import procedures and implementing radical reforms in the customs and the single window system, which are top reform priorities for the foreign trade system as they directly affect export procedures; Exports cannot be increased without eliminating the basic problems in the customs system that have not been fixed by the mechanization of bureaucratic procedures. The process of customs clearance in Egypt takes almost a month, which is noted

¹The business community's vision for the future of Egyptian exports was formulated in collaboration with the Egyptian Center for Economic Studies (ECES)

by a report issued by JICA as one of the most important obstacles to the effectiveness of modern international supply chain management.

if customs clearance takes approximately one month, the overall scheme for modern international supply chain management will be significantly delayed in the Egyptian market, according to a report by Japan's JICA². It is not clear how the reforms in the Customs Law and the amendment of its implementing regulations issued in 2021 have helped to solve the fundamental problems in the customs system, which were the complexity of the documentary session, including:

- **Problems with the dropback system and temporary permit:** Which are the main reason behind the high export costs and length of time.
- **The existence of several entities responsible for inspections and disclosure:** There are more than 38 authorities responsible for inspections and disclosures, in addition to customs. Despite the launch of the single window in 2020, which provides all services related to the release of goods, the system suffers from numerous shortcomings in its original design. It is not currently working toward the original goal of limiting all procedures to one place, which ultimately leads to maximum efficiency, but rather a single window from which many actors work, increasing and exacerbating problems and increasing bureaucracy.
- **Lack of clear and uniform criteria for estimating costs and import procedures as a whole:** There is a significant difference in dealing with the same product in terms of costs and procedures or the time taken for import procedures between different ports.

In addition to other problems and obstacles in the customs system in Egypt³. There are also many detailed studies of the ECES that illustrate the export process of some strategic goods through interviews with relevant parties from exporters and businessmen. The study covered a number of products; including the export of apparel, home textiles, marble and granite, tomato products, and the import of palm oil, tractor and automobile spare parts and accessories, iron and steel, and ethylene polymers in their primary form.⁴

- **Reform the mechanisms of the export support program to enhance its efficiency so as to be an incentive to support exports rather than mere financial arrears that are difficult to collect and do not add to the ability of exporters to compete globally.** In this regard, we welcome the government's efforts to automate the system of export support and stress in this regard that mechanization must result in removal of obstacles and problems facing the exporter in the speed of obtaining the support, for example, the requirement for the issuance of a certificate issued by customs is one of the problems that hinder the completion of documents for obtaining export support in a short time, as this procedure takes up to a year. the Federation of Industries has called for a review of this procedure for correction. The solution is not in mechanization, but in dissolving the procedural system governing the process of recharging the burden in order to achieve efficiency and effectiveness.

² The Study on Multimodal Transport and Logistics System of The Eastern Mediterranean Region and Master Plan. https://openjicareport.jica.go.jp/pdf/11893450_05.pdf

³ Federation of Egyptian Industries. <https://fei.cipe-arabia.org/ResponsibleEntities/ViewProblems?ID=13>

⁴ Egyptian Center for Economic Studies. <https://eces.org.eg/en/category/working-papers/>

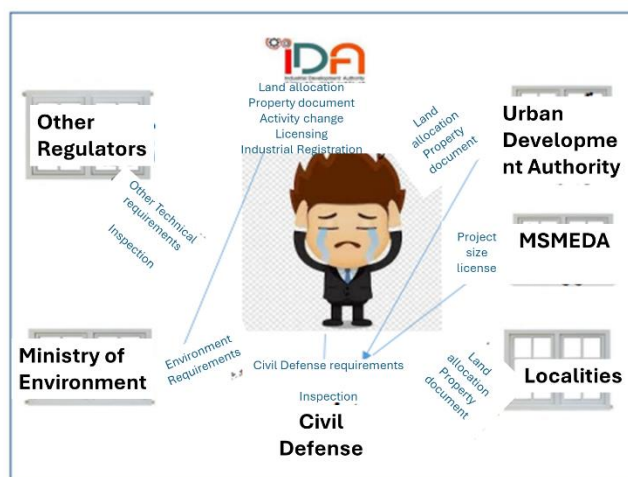
- Review the import ban controls, especially the controls on the needs of industries supporting exports of production inputs and raw materials, mainly electrical appliances, fertilizers, textiles, apparel, and others. Despite the easing of the foreign exchange crisis – the main factor behind these decisions – the need to carefully study the manufacturing chain of exports of Egyptian products that are competitive in the global economy so as not to be affected by any other decisions aimed at reducing imports.
- Restoring government confidence in the private sector and ending the questioning of all private sector actions in the export or import system, monitoring, and verification, thus increasing the cost and time required to complete the procedures. This applies specifically to the role of the Industrial Control Authority.

Second: Reform of the investment system for manufacturing for export

Any incentives for industry such as the Golden License, and any customs or tax exemptions will be limited in impact. and won't spur industrial development or provide sustainable solutions to the problems experienced by investors in the industry, and therefore in their ability to export because they do not address the root of the problem. It is the institutional framework responsible for the investment system in the industry and therefore work on the development and reform of the institutional and legislative system in general to enhance the export capacity of the Egyptian state.

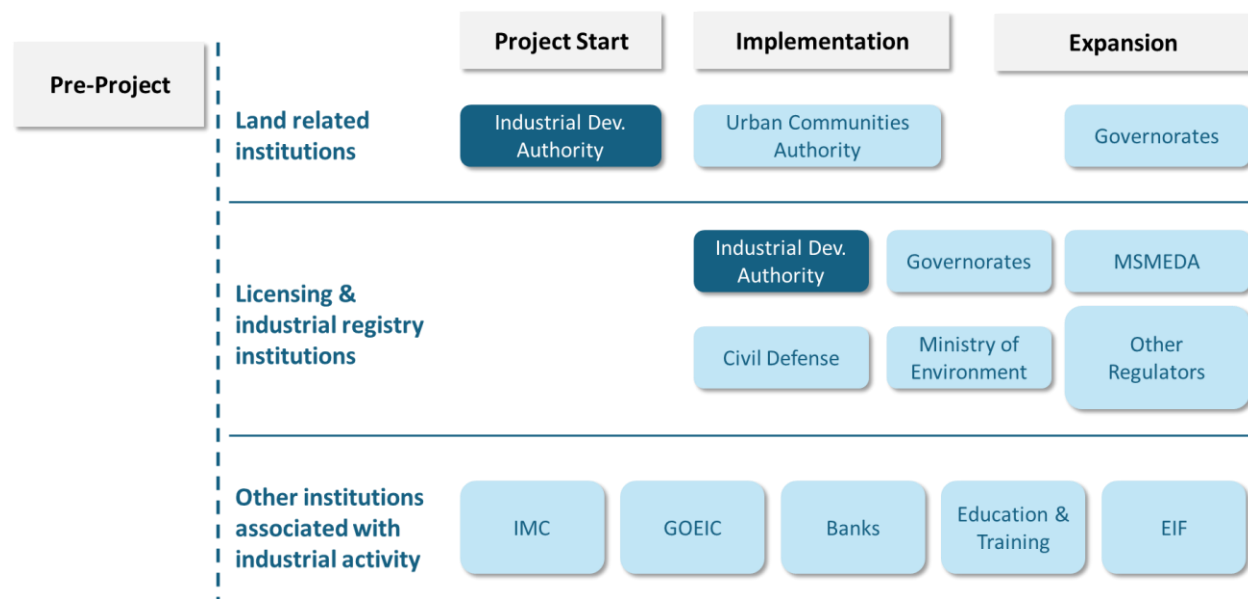
- Immediate reforms in the Industrial Development Authority through activating the law already in place in the Industrial Development Authority and eliminating all the complications associated with the extraction or renewal of the industrial register and licenses resulting from internal decisions of the Authority and not existing by law or executive regulations, especially those related to small projects, by cancelling these decisions.
- Reduce fees for government services and re-evaluate standard costs (the cost of various services provided by the Industrial Development Authority to manufacturers), in a fair manner commensurate with the cost of service through external experts and under the supervision of the Prime Minister and the Federation of Industries, and the need to reconsider tax policies that are developed in complete separation from the objectives of production, operation and export.
- Dealing with investor complaints through a digital institutional system away from individual efforts.

Figure (2): Procedures and complexities facing the factory when extracting or renewing the industrial register



- **Reforms of the industrial investment system** through the dismantling of the interconnections between the bodies within the system and the achievement of **real institutional reform** and not apparent up to **the "comprehensive contract" in which the investor deals with the Industrial Development Authority only.**

Form (3): The axes of the industrial investment system and the multiplicity of entities responsible for each stage



- **Unify the full allocation of land, including** the sovereign authorities, so that the whole system can be fully digitized, such as the UAE and Saudi Arabia.
- **Increasing the infrastructure incentives:** According to the study of the Investment Monitor, one of the most important incentives to attract investors is the provision of infrastructure appropriate to the needs of the investor. Infrastructure development works must be employed to serve the needs of the investor in establishing projects in multiple regions.
- **Ending the dangerous overlap between the role of sector regulators and key players in it,** the regulator may not set the rules and enter implementation as a competitor to the private sector. This problem is evident at all levels and is evident in the export of construction materials, particularly marble, a promising export sector, which is currently in danger of being phased out due to this overlapping roles.
- **Accelerating the exit of government from the economic activities:** In this regard, the State ownership document issued in 2022 is a positive step from the government if it is implemented without delay and with future promises not to enter new investments for them in the same areas from which they are exiting.
- **Adopting policies aimed at deepening the industry in several selected sectors or industries,** which can enhance the competitiveness of Egyptian manufacturers in the local market and support the more effective integration of Egyptian industry into export value chains. In this

regard, priority sectors can be identified based on high export potential, and then work to establish strategic partnerships with countries that have strong trade and investment relations with Egypt to direct their investments toward these sectors.

- To move toward policies supporting the production of tradable intermediate goods, which represent about 30% of Egypt's total imports, including petrochemical products, plastics, iron and steel products, industrial yarns, and others. In this case, regional and international partners must work with the Egyptian government to achieve sustainable growth in the medium and long term, by facilitating the transition from a growth model based on the production of non-tradable goods such as real estate to a new model based on tradable goods such as intermediate goods⁵.
- Reforming investment laws and regulations, as well as redoubling efforts to improve the investment climate and combat corruption so that the Golden License and its advantages to the investor, especially for export, are the basis and not the exception, which further enhances the confidence of foreign investors in the Egyptian economy. In this regard, Egypt can position itself as an attractive investment destination, especially in light of the current global changes, including the war in Ukraine, trade disputes with China and America, the tendency to restructure global production chains, reduce dependence on China in trade and industry, and the trend of manufacturers in European countries to near friendly markets, African countries are at the top of the most targeted regions of major industrialized countries to localize their industry.

The government is making many efforts to boost Egyptian exports, but these efforts do not see their real impact because they come individually and not within the framework of an integrated system of radical reforms, along with insufficient transparency in the presentation of results. Therefore, if the Egyptian government wants to boost exports in order to create a sustainable source of foreign exchange flows which in turn will support more sustainable economic growth, it must develop a targeted strategy to promote exports as a more sustainable source of foreign exchange and work on radical reforms in the import and export system and the investment system for manufacturing for export.

In addition, the government should periodically and more transparently announce the results of the taken reform measures in all the obstacles put forward by the Egyptian exporters to ensure that these reforms are beneficial to the private sector and create a more transparent and clear channel of communication between the government and the business community.

⁵ Amr Adly.2023. <https://carnegie-mec.org/2023/05/08/ar-pub-89663>